

الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري بلدية عنابة "أنموذجا"

د. ساقور عبد الله

أستاذ علم الاجتماع

جامعة باجي مختار - عنابة

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية

الملخص:

Abstract.

Presently, there exists a tendency on the part of authorities to integrate NGO'S in the development process. Much hope is attached to interaction process in the realm of "good governance" in which NGO'S have a say through their local neighbourhoods communities. However, participatory development seems to be the important issue, an educational and professional curriculum is being focus of this study.

يتم التركيز على مسألتين. تعالج الأولى، قضية التخلف الإداري وغطيته وذرائعته، وانتقاداته لبعض القيم الإنسانية والأخلاقية التي لم تنل من التخلف الاجتماعي قيد أنملة. بينما تتصدى المسألة الثانية في طرحها للبديل المتمثل في الحكم "الموسع".... تبذل هنا محاولة لتحديد طبيعة وخصائص العلاقات الإنسانية لاكتساب الثقة وإعادة بنائها وإعادة الاعتبار لشرف الإدارة وهبتها.... نورد بعض الملاحظات البروتوكولية والتنظيمية وأخرى تتعلق بمضمون اللقاءات الدورية بين مسؤولي البلدية وممثلي لجان أحياء المدينة. وهي ملاحظات وليدة معطيات تم الحصول عليها من خلال عمل ميداني، توج باقتراح إعداد برنامج التدريب على القيادة في الحكم الموسع.

الكلمات المفتاحية: الحكم الموسع، التسيير بالمشاركة، العلاقات الإنسانية.

مقدمة

إنها إدارة غير موثقة العرى بالمواطنين وبالأوضاع الحقيقية الملموسة وغير المبالية برغبات الناس الذين تشرف عليهم ولا بحاجاتهم. إدارة عملت على تكوين منطق خاص بها يعاكس أحيانا ما هو بمثابة العمود الفقري للدولة وهي تضاعف من إجراءات الإكراه وأشكال التفرع، التي لا فائدة ترجى من ورائها بالنسبة لرعاياها. وهي تتسبب في تميع المسؤوليات واعتماد التعتيم في مضمار اتخاذ القرارات... وتؤدي في غالبية الأحيان إلى تشجيع اللاكفاءة وتعميم التفاهة، إدارة هي أميل ما تكون إلى التبذير منها إلى التسيير، إدارة متقادمة في مناهجها ولا تكاد تلم بأسباب التقدم العلمي."

السيد عبد العزيز بوتفليقة. وردت في خطاب له أمام ولاية الجمهورية.

جريدة النصر، قسنطينة 12، 13 ماي 2000"

يمكن اعتبار هذا المقتطف مصادرة Postulate تفيد إجرائيا اختلال أداء الإدارة الجزائرية في تعاطيها للشأن العام وتبدو لنا بذلك قضية تركيحية لم نقم بعد بالبرهان عليها، ولكنها تتطلب منا جميعا التسليم بعوارضها Symptoms، بل إن لديها من القدرة على استنتاج بعض من السلوك الضد اجتماعي Anti-Social، وتحتاج منا إلى بذل محاولات قصد التخفيف من وطأها والقضاء على تأثيراتها الجانبية وتصويب مساراتها الطبيعية...

والمتتبع لمسار التاريخ السياسي للمجتمع الجزائري لا يجهد نفسه في رد تاريخانية Historicity "الضبط الإداري" إلى عهد الدولة الاستعمارية الذي تسلمت منه الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال إرثه بغثه وسمينه⁽¹⁾، بل استلهمت منه روح قوانينها واتخذته مرجعية دون تكييف خاص... فحافظت إدارة الاستقلال على طبيعة العلاقات العدائية المتبادلة بين المجتمع والدولة وتشكلت من خلال صور مختلفة من العنف المادي والمعنوي فيما بين الأطراف، ليغدو في

المحصلة قانونا فاعلا في الحياة السياسية وأسلوب عمل مخططا أو شبه مخطط يفعلته المجتمع وتوظفه الدولة على حد سواء.

بلغه أكثر دقة، تبدو خبرات المجتمع عبارة عن سلسلة في الفوران السياسي المتعاقب Social Effervescence ومن ثم لجوء أفرادها إلى العنف أو التلويح به باعتباره آخر ملاذ لاكتساب الاحترام والقوة Empowerment وعليه، فالتاريخ الاجتماعي عبارة عن سلسلة متواصلة الحلقات من عمليتي الإزالة /الإزاحة ويأتي العنف تريباكا باعتباره ظاهرة عميقة وممتدة في الوقت ذاته تاريخيا (أنظر: منصف الو ناس 1996 و Boukhobza, M: 1991).

ولكن كيف يمكن قراءة محتوى ما أصدره القاضي الأول في تشخيصه لاعتلالات الإدارة الجزائرية وضعف أدائها؟

تشريح التخلف الإداري:

جاء تشريح التخلف الإداري في الجزائر بعد معاناة كبيرة وأضحى النقد الذاتي للممارسة العرجاء ضرورة بدلا من النفاق الذي لم يعد يبلور سياسات واقعية للتنمية ولا للمشاركة السياسية ولا أساسا لبناء اجتماعي دائم وفعال، بل يلحق الأذى بالتنمية الإدارية ذاتها وتتكلس وتغدو بذلك:

1- إدارة اغترابية: Alienated Administration

اتخذت الجزائر سنة (1962) نظام الحزب الواحد للإدارة والدولة، قيادة قدرت آنذاك مضار التعددية الحزبية في تشيبتها للقوى الوطنية والإسلامية الفاعلة وما قد تحدّثه بعض المرتبطة بالاستعمار من تلاعب يحرص كل الجزائريين حديثي الاستقلال على تفاديه. وشكل بذلك ح.ج.ت. وإحدى حلقات الوصل المفصلية بين الدولة والمجتمع في ظل النهج الاشتراكي وترتب عن ذلك ضمان للاستقرار الاجتماعي، فتحقق بفضل بعض الهدوء النسبي بين الدولة والمجتمع فتواصلت هدنة بينهما ناهزت (30) سنة تقريبا. غير أن مسلسل التحول

Conversion الذي يشهده العالم ألقى بظلاله على الجزائر أيضا وتأثرت هي الأخرى وشرعت باتجاه التعددية المكلفة⁽²⁾ التي نالت من هيبة الدولة وجعلت الإدارة (أذرع السلطة) تتقوقع على الذات أحيانا، وفي أحيان أخرى، نراها تضعف من انتقاص قدرة المجتمع على السيطرة على نفسه وعلى العالم من حوله باعتباره، مجتمعا، غير قابل للنماء والمشاركة والتحضر. أي إلغاء أي تفاعل إيجابي له مع الحضارة الإنسانية، وبذلك عجلت الإدارة انفجار هويته (أنظر: عروس الزبير: 1990 ومنعم العمار: 1996).

2- سيادة اللامبالاة Indifférence.

اتخذت الإدارة الجزائرية ظاهريا موقف الحياد أو التوازن بين خاصيتين متعارضتين فوجدت نفسها مشطوبة Sandwiched بين مسألتين: أولهما، اتسامها بالثبات النسبي ووقوفها المتحفز لأي تغيير يحدث في المجتمع من شأنه أن يهدد مصالح شخوصها بشكل مباشر أو غير مباشر. وثانيتهما، أن القاعدة البيروقراطية في العمل الإداري تعتمد على "وجوب الوجود". وهو شيء خاص بالمعيار، إذ أن الإدارة هنا تحمل مضمونا قيما مشتقا مما يعتبر ذا قيمة مما حدد أو غرف من لوائح التنظيم، جزئيا أو كليا، وعلى المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وهو أمر يؤدي إلى تعطل تنفيذ أو تجميد القرارات على مستوى المؤسسات التوتاليتارية أو شبه التوتاليتارية والتي لا يكون فيها للفرد/المواطن رأي منفصل عن الاتجاه العام للدولة/الإدارة... في حين، أن منطق الدولة والأمة الحديشين يقوم على أساس انتقال السياسة من الدولة الإمبراطورية إلى الشعوب، وهو انتقال نوعي عدل من تصورات الدولة لوظائفها من جهة وإتباعها لطريقة جديدة في تعاملها مع المجتمع من جهة أخرى. لكن ما أفلحت فيه الإدارة الجزائرية غير المبالية بحاجات الناس إنتاجها لمواطنين هم بدورهم غير مبالين بما تقوم به الدولة ذاتها من أنشطة (أنظر: عبد الله ساقور: 1999 ص 466).

يلاحظ أن هذا الحياد يبرز ذلك الإخفاق في تقدير مثير ومعين ناتج عن لامبالاة سياسية في جوهرها وأخلاقية في صميم العمل الاجتماعي.

3- الاهانات المتبادلة: Mutual Humiliation:

يسيطر على عقل الإدارة الجزائرية منطق تمرد المنتمي على هدف التنمية وتغدو الإدارة في ذهن الجزائريين عصابة يدافع بعضها عن بعض⁽³⁾. ولكن هذا التمرد معقلن ومضبوط قانونا بحيث تستطيع الإدارة ممارسة كل أشكال التسويف والإكراه والتعذر وتمييع القانون والمسؤوليات واعتماد التعتيم والميل إلى حالة الابتهار Halo Effect عند تقييم الناس والتعاطي مع سماتهم ومقدراتهم، بل يغدو هؤلاء الناس بنظر الإدارة مخترقي القانون... وهو انطباع عام غير مؤسس على تقدير موضوعي سواء بالقلة أو الكثرة بالسوء أو الانحراف... تلك هي انطباعات في غالبيتها شخصية وتتناقض وخصائص الإدارة الحديثة والتي هي عبارة عن:

- أ- تكوين للمواطنة الحرة مقابل التزلم والتمرد والفوران والبيسطون.
- ب - تتمتع الإدارة بالمسؤولية العامة وليست استهلاكا للأهمة والمجد.
- ج - الإدارة وعاء ثقافي له من القدرة على استيعاب جميع القيم الإنسانية والأخلاقية.

4- اللاكفاءة Disability:

ويتضح من ذلك حالة الإعاقة في الجسد الإداري الذي يفتقد أعوانها القدرة على أداء أعمالهم بصفة مرضية للجمهور، موضوع التنمية وهدفها، فضلا عن افتقارهم للتعليم والتدريب المهني.

5- إدارة شبه أمية Semi-literate Administration :

وتلك إشارة إلى امتلاكها لقدرات القراءة والكتابة غير أنها غير مؤهلة إذ يعاني معظم أفرادها من تدني مستواهم المهني والتعليمي والتدريبي. فالتنمية

المستدامة تتطلب عوامل رأس المال والطبيعة والعمل باعتبارها عوامل أساسية لتحقيق الفعالية وتسخير الطبيعة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، علما أن المجتمعات المتقدمة بادرت باستحداث ما يعرف بالحكومات الالكترونية "الرقمية" في تسيير وتخطيط الشأن العام المحلي (See: Toffler, A :1990).

6- ادارة مسرفة /تبذيرية: **wasting- administration**

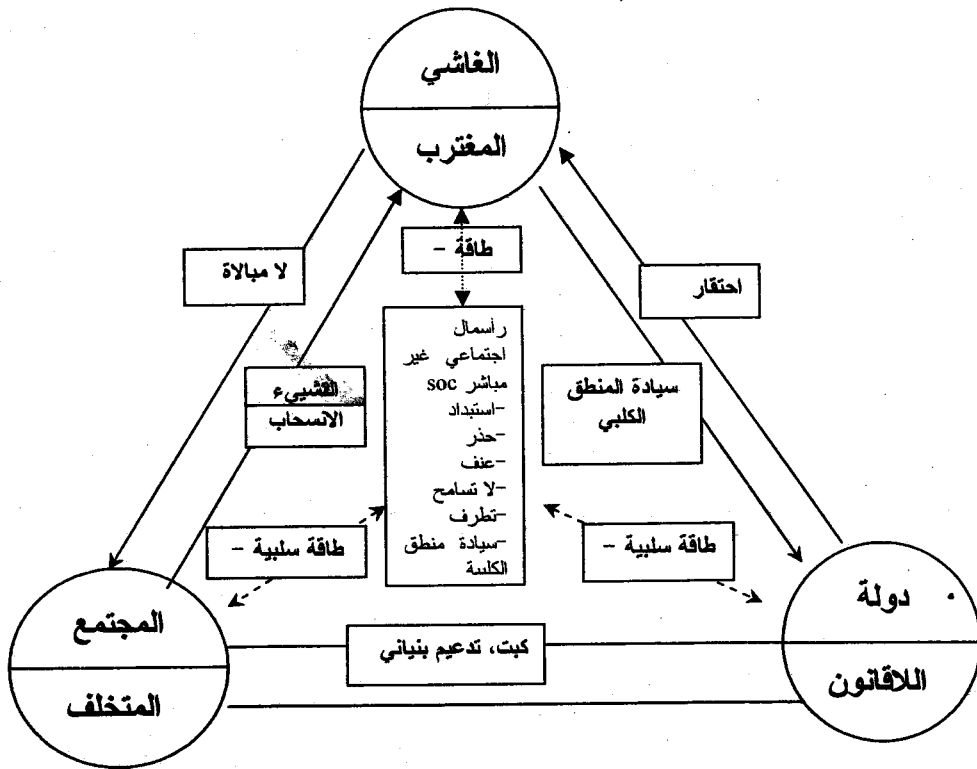
عشعش منطق التبذير والإسراف للمال العام للتشهير بالقدرات المالية الظرفية ليتساق وشعارا غامضا "من أجل حياة أفضل". إذ يعني لدى الإدارة المزيد من الصرف والاستهلاك دون أن يرافق ذلك نمو حقيقي في القدرات الإنتاجية، وبدأت في التنامي طبقة تكنوقراطية تعتقد أن لديها رسالة مزدوجة: إحداها للشرق والأخرى للغرب. فهي محملة بتراث الشعب الجزائري العربي المسلم من جهة، ومقتنية لثمار الغرب "مستحدثاته" للاستهلاك الخاص والعام من جهة أخرى. أما طبقة بمثابة الوسيط الشرعي والاجتماعي Mediator تؤسس شرعيتها وسلطانها على هذه الوظيفة المفردة. هذا ما يجعلها تتحكم بالسلطة وهيبتها والثروة واستهلاكها (See: Geyer, F :1994).

7- تعميم التفاهة **Banality Generalization**

إدارة حديثة ولكنها مبتذلة، فاقدة الروح شكلية في بنائها، وهمية في أفعالها، اختزالية في تصوراتها للتقدم لا تنال من التخلف الاجتماعي قيد أنملة، علما أن التخطيط للتنمية هو قضية إدارية بالأساس حسب تعبير (Voir : Guichard, O : 1965 Pp89-108) واللافت للنظر أن الإدارة الجزائرية توظف في تأجيح الثورات التطبيقية لبرامج التعديل الهيكلي مثلا وبرز ذلك بقوة خلال الفترة "1995- 1998" ولعبت أدوارا أخرى على جانب كبير من الأهمية في المجالات السياسية "الترشيحات/الانتخابات، تنظيم المسيرات الخ..." وهو ما يجعل المجتمع يتساءل عن مستقبله ومستقبل أجياله. (انظر عد الله ساقور: 2001)

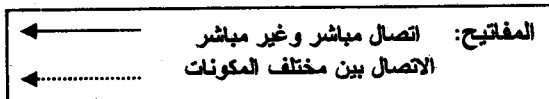
الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري..... د. عبد الله ساقور

باختصار، ساهمت الإدارة في تجريد الشعب من وسائل النظر والفكر. وأن النظام الاجتماعي يتسم بالفوضى المنظمة ORGANISED DISORDERS يغلب عليه ما يطلق عليه جو لد تروب مصطلح SOFT STATE دولة اللاقانون (See : Goldthorpe,J,E : 1975 Pp 264-26) ويمكن تصور حال المجتمع الجزائري وفقا للمخطط الآتي:



رضوخ / تابعة / عصيان

شكل رقم 1 يبين ضعف الفكر السياسي الجزائري في إدارة وتسيير التنمية المستدامة



الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري..... د. عبد الله ساقور

توضيحا للتعبير المرئي الذي يبرز بجلاء إحدى قضايا المجتمع الجزائري "الديمقراطية" وحال الدولة / الإدارة والفواعل الاجتماعيين وصراعاتهم. فماذا نعني بهذه المقولات Categories التي تفصح عن الصور الأساسية للفهم عند الحكم على الإدارة الجزائرية وأدائها؟

1- الغاشي: مصطلح جزائري استخدمه الشاعر محمد الطاهر بلونيسي سنة (1948) وهو يعلق على نتائج "انتخابات" "ديمقراطية مزعومة" في ظل الاحتلال الفرنسي يفصح فيها كيف سیرت الإدارة الاستعمارية ممثلة في شخص Naeglen Edmond الحاكم العام للجزائر وقيام هذا الأخير بالسطو "الراشد" على الاستشارة الشعبية وإتباعه لأسلوبي الترهيب والترغيب حسما لنتائج انتخابات لصالح أعوان فرنسا، رغم التعاطف الواسع مع أنصار مرشحي الحركة الوطنية الجزائرية، بحيث تم الحسم لهؤلاء الأعوان من خلال استخدام بطاقة انتخاب جزائرية "تبدي التجميل الاستعماري". وبناء على ذلك، نظم هذا الشاعر قصيدة من الشعر الملحون مطلعها: الشعب الجزائري غاشي راشي داخي ماشي. يفيد بذلك عدم قدرة الجزائريين على تغيير الواقع الاستعماري ولأن هذا الشعب جماعة غير منتظمة. وهو اصطلاح سياسي يستخدمه بعض السياسيين والادرايين على، حد سواء، لقذف الهيئة الناجبة الجزائرية عندما تدير ظهرها لهم، بل تسعى عن قصد لإزاحتهم عن التمثيل السياسي. وتم استخدامها للدلالة على نظرة مسئوليه عنه واحتقارهم له. فهم ليسوا مواطنين ولا رعايا وإنما تابعون Ressortissants يخضعون لنظام الحماية أو الوصاية والانتداب ولا يتمتعون بحقوق المواطنة.

2- المجتمع المتخلف Back ward Society: يتميز المجتمع المتخلف بسيادة الاتجاهات الرجعية وما يترتب عنها من انتشار لعادات وتقاليد عفى عليها الزمان وما يترافق معها من نسبة عالية من الأمية وانخفاض المستوى الثقافي

الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري..... د. عبد الله ساقور

والتعليمي والصحي والمعيشي عموما وانخفاض مكانة المرأة وضعف الطبقة المتوسطة وضعف الإدارة.

3- دولة الالاقانون Soft - State: ويقصد به حال عدم خضوع الهيئات الحاكمة لسلطة القانون بحيث، إن الحاكم والمحكوم على، حد سواء، لا يخضعون لقواعد قانونية مقررّة سلفا، وما يترتب عن ذلك من اهتزاز لمراكز هؤلاء الحاكمين، حيث تكون الكلمة العليا في ظل هذه الحالة إلى منطق الغلبة التي توطر إدارة الحاكم.

4- رأس مال اجتماعي غير مباشر: over- head Social Capital

تلك هي إشارة إلى جميع العناصر غير المباشرة والتي يتوافر عليها المجتمع من مقدرات لأرصدة الأفراد وما أنتجوه اجتماعيا وماديا للتكيف مع الطبيعة وتسخيرها لمصالحهم. وتستثمر هذه المقدرات في عملية التنمية الاقتصادية وتأتي التربية وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى للتطبيع الاجتماعي باتجاه ديمقراطي أو استبدادي/ فوضوي "Laissez- faire"

5- الطاقة السلبية Negative Energy: ويقصد بها تلك الطاقة الاجتماعية لما يتوافر عليه الناس من مقدرات وهم يبدلون جهودا مشتركة لإحداث آثار اجتماعية. ويرتبط ذلك بحاجات ورغبات متنوعة منها ماهو بيولوجي: الغذاء، الجنس.. وأخرى اجتماعية الرغبة في القبول والتفاهم والتعاون أو القيام بتجارب جديدة.

6- المنطق الكلي Cynic logic: وهو منطق مشتق من الفلسفة الكلية التي ظهرت في القرن "4" ق.م. وغاية الحياة عند مريديها هي "السعادة التي لا تتحقق لنا إلا أن نحيا على وفاق مع الطبيعة حياة مكثفة بذاتها وهي قوام الفضيلة. (أحمد زكي بدوي 1986 انظر: Cynic)

7- التشيئ **Chosification**: هو أن نختزل وجود الكائن الإنساني إلى مرتبة الشيء **Chose**. إن التبخيئ المسلط على قيمة الإنسان المشيء يعد الآخر شبيهاً قريباً لنا ولكنه لا يحصل منا على علاقة تكافؤ وبذلك تنهار قيمته الإنسانية في نظرنا ويتحول بذلك إلى مجرد أداة أو رمز أو رقم أو أسطورة، يفقد استقلاليته ولكنه يدمج في مخططاتنا (مصطفى حجازي: 1986-ص 256).

باختصار، يفيد التشيئ باهتار العلاقة الإنسانية التي تقوم على الاعتراف بغيرية الآخر وخصوصياته.

8- الكبت **Répression**: هو أوالية دفاعية أساسية. بواسطته يتمكن الأنا الواعي من طرد الرغبات والأفكار والانفعالات المصاحبة لها خارج حيز الوعي طردها إلى اللاوعي هرباً مما يسببه الوعي بها أو تنفيذها من قلق نظراً لتعارضها مع رغبات أخرى أو مع أوامر الأنا الأعلى الذي يفرض ترمتها خلقياً صارخاً على الشخصية، محرماً إشباع تلك الرغبات، فالكبت هو أحد العوامل الأساسية لتكوين اللاوعي (مصطفى حجازي: 1986، ص 271).

9- الانسحاب **Wilhdrawl**: هو أحد أنماط السلوك التي تزيل الإحباط عن الفرد، وقد يغدو حيلة دفاعية يعتاد عليها الفرد وتتضمن بعض مظاهر الابتعاد عن الواقع مثل الوقوع في الإدمان...

10- التدعيم البنياني **Cooptation**: ويعني أن تلجأ منظمة أو جماعة ما وتسترشد بوسيلة أو بمرجعية أو بفكرة لضمان بقاء المنظمة أو التنظيم والجماعة وتعمل على استقرارها من خلال استيعاب العناصر الجديدة في الإدارة القيادية وذلك باشتراك هذه العناصر في السلطة **Formal Cooptation** أو اشتراك بعض العاملين في السلطة استجابة لضغوطات معينة دون الاعتراف بالقادة الجدد لتغدو بنيانا غير رسمي **Informel Cooptation** (أحمد زكي بدوي: 1986، أنظر:

(Cooptation

11- التابعية /الرضوخ/ Submission/Subordination: وهي عملية يستسلم فيها الفرد أو جماعة ما بوضعه في مرتبة أقل بالنسبة لفرد أو جماعة أخرى تمارس عليه سلطة أعلى ويترتب عن ذلك الرضوخ لشروط عقود الإذعان.

12- استبداد Despotism: وهو ما يشير إلى نمط البناء السياسي الذي يتميز بعدم وجود قيود عرفية أو قانونية على سلطة الحكومة بالمدى الكبير الاتساع الذي تطبق فيه هذه السلطة فعلا.

13- العصيان Disobedience: ويعني رفض الخضوع لمن له حق الطاعة وغالبا ما يلجأ الناس إلى ممارسة نوع من الضغط على إدارة حكوماتها من خلال القيام بالعصيان المدني مقاومة منهم موجهة ضد السلطات وعدم إطاعة أوامرها وتجاهلها.

غير أن الرد على ذلك جاء داخليا وفرض خارجيا بالحكم الراشد فما المقصود بذلك؟.

في إشكالية الحكم الراشد / الحكم الواسع⁽⁴⁾

. وإذا كانت هذه التوطئة قد أعطت المسوغات العلمية لموضوع التخلف الإداري في الجزائر فإن الموضوع مازال خلافيا. لكن تنامي حركات الرفض الاجتماعي حد -التمرد- على الحكومة وفشلها في تجذير التنمية المستدامة وعدم فعاليتها Inefficiency في الحكم والإدارة وتوزيع السلطة والثروة من ناحية، ومن ناحية أخرى ضاقت الدول المانحة ومن ورائها هيئات وصناديق الأمم المتحدة ذرعا من الممارسات البيروقراطية وغياب الشفافية على ميزانيات الدولة وما يتساق معهما من استثناء لظواهر الفساد الإداري والاقتصادي والسياسي وسيطرة القوى الرضوخية "أبوية السلطة" الخ.. فضلا عن ذلك

انتقدت السياسات التنموية الفوقية Development from above والتي يعتقد أنها وراء تجفيف منابع القدرات الذاتية للأفراد والتراكمات الاقتصادية لتلك المؤسسات المجتمعية الوهمية Pseudo- Institutions التي استهلكت المقدرات الشحيحة دون أن تعطي ثمارها لا على المدى المتوسط أو البعيد (See:Moreno, A :2003-Pp265-275)

وتصويا لمسار التنمية وتحريرها وتحقيقا لأرقى صور التفاعل بين الناس من جهة ، وحكومتهم من جهة أخرى تقترح لجنة " الحكمانية" سنة (1995) عقدا اجتماعيا قائما على ثالوث في إطار تشاركي ويتكفل بضبط مقدرات المجتمع الحالية والمتوقع إتاحتها مستقبلا على أن يعمل على إدارتها وتسييرها بعقلانية وبما يرضي غالبية أفراد المجتمع، على أن يبرز طاقاته الإبداعية والتسييرية في إدارة هذه الموارد حتى لو- كانت متواضعة- وتسخيرها لكل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة.

وعلى الدولة المعنية بتطبيق الحكم الراشد تجسيد وظائفها كالتالي:

1- إن وراء مصطلح الحكم الراشد مصالح وصراعات اجتماعية وآفاق عمل وممارسات وسياسات منطلقا إقامة دولة القانون، دولة المؤسسات المجتمعية القاعدية Bottom-up وتتخذ من التعددية الحزبية نهجا، على أن يتم الحكم أو التداول عليه بصورة ديمقراطية وعلى أن يكون للشعب من القدرة على الرقابة والتقويم لجميع البرامج والمشاريع المزمع إقامتها على أن تتكفل الدولة برفع أداء الجهاز الإداري ليغدو في خدمة التنمية لا عبئا عليها. وهذا لا يعفي المسؤولية المدنية للدولة من الاهتمام بالمجالات التعليمية والصحية والقاعدية بشكل عام. وهذا يعني أن الدولة الحديثة هي:

أ- دليل الحرية السياسية.

ب- محرك النضال من أجل بناء دولة زمنية وعلمانية.

ج- تطوير للروح الشعبية وللمبادرة القاعدية.

2- تحرص الدولة على ضمان الحرية السياسية والاقتصادية بأضيق وأوسع معانيها، بحيث يتمكن القطاع الخاص الوطني والدولي "عصب التنمية" ومنحه فرص التنافس الشريف القائم فعلا على مبدأ الحرية الاقتصادية من المشاركة في الجهود التنموية، لأن التنمية لم تعد شأنا محليا أو وطنيا فحسب، وإنما صارت دولية.

3- لقد أنتجت التنمية الفوقية سلسلة من الإحباطات أو ما يسمى بقوى المعارضة للتحديث على حد تعبير برجر وآخرون (See : Berger Petal: 1980-Pp143-148) وأن الدولة لم تتوان في هدم المؤسسات الاجتماعية المستقلة، ومن خلال فصم عراها من الداخل واختراقها دون بذل محاولة للاستفادة منها في إطار التحديث والتجديد (أنظر: البشري 1978، ص ص 192-194) وعليه، يؤسس الحكم الراشد على الضلع الثالث وهو تنمية المجتمع المدني وهيئاته، باعتبارها، شريكا لاغنى عنه، من خلال إتاحة الفرصة للقوى الاجتماعية من الانتظام في جمعيات للدفاع عن مصالحها واستثمارا اجتماعيا لا ينضب لقدرات هؤلاء في تنشيط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع ولم لا جعلهم جزءا من السلطة! إلغاء جميع القيود السياسية على تشكيل الجمعيات والروابط الاجتماعية.

ومن هنا يتضح لنا أن مشروع الحكم الراشد يتطلب ضبطه في حزمة قانونية لتحديد الواجبات والحقوق وتعيين المسؤوليات والالتزام التام بأهداف الحكم الراشد، والعمل تحت مظلته ويقع العبء الأكبر على الجهاز الإداري الجزائري العمل على تطويره على نحو يخدم فعلا كل المواطنين. وهو ما يقود إلى وجود ارتباط وثيق بين التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية فيها Sociétal

Participation على حد تعبير دوناتي (See- Donati , P :1994) والتي هي رديف لمصطلح المواطنة "Citizenship" في الأدبيات الغربية. وهكذا وتبعاً لما سبق من حالة "التشاركية" "Partnership". تغدو التوليفة لممارسة إدارية شفافة ومنظمة تتخذ من تنسيق المصالح ضرورة وتعمل على إيجاد إجماع وطني هدفاً بعدما تم التخلص من أفكار الحزب الواحد أو الزعيم الملهم أو... بل إن ما يتسم به الحكم الموسع "الراشد" "Good Governance" هو الآتي:

- 1- احترام سيادة القانون.
- 2- العمل بشفافية.
- 3- تفعيل مبدأ التوافق بين مختلف عناصر الثالوث خدمة للمصلحة العامة.
- 4- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفعاليتها في تقديم الخدمات العامة
- 5- التمتع بالشرعية في التمثيل والقبول لدى الشعب.
- 6- ترطيب العلاقات بين مختلف الأطراف والتمكين لهم.
- 7- المرونة في التعامل مع القضايا الطارئة.
- 8- الحرص كل الحرص على تفعيل المشاركة المجتمعية بكل أبعادها.

النظام الوطني الجديد والحكم الموسع:

لقد تحولت الجزائر نظاماً إلى تعددية استجابة قسرية منها تحت ضغوط وظروف داخلية وإقليمية ودولية. وعليه، دأب الجزائريون عن طريق الخطأ والصواب على استحداث نظام جديد يؤمل منه أن يتجاوب مع الضغوط المشار إليها سابقاً إلا أنه يركز على تلبية الجانب العام من حياة المجتمع فيكيفية بحيث تكون المؤسسات والإدارة الجزائرية، تحديداً، أدوات لها من القدرة على تعبئة الموارد للأغراض الاجتماعية وثيقة الصلة بإطارها الاجتماعي الثقافي⁽⁵⁾ وإثرائها

بإطار مفاهيمي جديد "الحكم الموسع" من خلال إحداث شبكة من العلاقات الاجتماعية أكثر دينامية وسلمية وبها درجة عالية من السلامة.

وعلى الرغم من وجاهة هذا الموقف ومنطقه فلا يوجد تصور واضح ومتفق عليه لا عند الدولة ولا عند المواطنين حول ما يعنيه الحكم الموسع وما يضيفه من هبة للدولة التي ما زالت تثير الفزع لدى المواطن الجزائري وأن مفهوم النظام الوطني الجديد لا يعدو كونه أداة تلخص مفهوم أدوات الديمقراطية **Instrumentalism of Democracy** باعتبارها مصطلحا يعني عزل جهاز الدولة بهيكلة الدستوري وقواه المادية والإبقاء عليه محنطا وبعيدا "غريبا" عن النسق الاجتماعي الجزائري الذي لم يبتدعه أصلا.

باختصار، إن أدوات الديمقراطية أفلحت خلال العشرية المنصرمة في شئ مثلما أفلحت في "أن تقطع ما بين الشعب ودولته بدءا من الرشوة والمحسوبية والمحاباة والتعسف بالحق على حساب أضعف الناس هي من الممارسات التي كثيرا ما تطبع عمل قطاعات لا يستهان بها في الإدارة على جميع المستويات دون تمييز من مركزي وغير ممرکز ولا مركزي (أنظر: عبد العزيز بوتفليقة: 2000 ص6)، فعلاقة الإدارة بالجمهور العريض ومختلف مكوناته علاقة مهزوزة تحل فيها السلطة البيروقراطية محل الثقة والاستبداد يحل مكان التفاهم وتحول القيادة المحلية إلى رئاسة سلطوية.

يأتي هنا اعتراف الدولة بتعثر إدارتها وتحلفها في ظل عالم يشهد الموجه الثقافية الثالثة للمعلوماتية والتي تؤكد أن القيادة لم تعد عسكرية أو إدارية فحسب، وإنما صارت شاملة لجميع مناحي النشاط الإنساني وأصبحت في هذا البعيد "المجالس" حكومية أو إقليمية أو محلية قطب الرحي في التنمية المستدامة ونجوعها...

وتفعيلا لأسلوب الحكم الموسع "الراشد" نقترح برنامجا دراسيا، تعليميا وتدريبيا، يكون المهارات اللازمة للنهوض بالشأن العام، ويصقل المواهب ويؤهل الفواعل الاجتماعيين الذين تأملت فيها قطاعاتهم وجماعاتهم تعبئة الطاقات للخدمات العامة، ويعتقد أنهم يمارسون تأثيرا ما في السياسات العامة من خلال مساعدة الدولة/ الإدارة عن طريق العمل المباشر معها، بالخبرة أو التمويل وفي شفافية تامة وتعميق مساءلة المسؤولين عن الفعل التنموي، وتربية المواطنين بصورة عامة على ثقافة الحوار الذي يفتقده مجتمعنا، صغيره، وكبيره، وهذا تحقيقا للرضا العام لما يتلقاه المواطنون "ليس الغاشي" من أداء أفضل الخدمات العامة في مدتهم وقراهم.

ومن هذا المنطلق نعرض لبعض الملاحظات حول طبيعة العلاقات بين البلدية ولجان أحياء مدينة عنابة.

ملاحظات حول العلاقات بين البلدية ولجان الأحياء في عنابة:

تقديم: يتطلب أي أداء جيد للنظام الإداري إقرار موازنة الاعتبارات الفنية وتطبيقها مع الاعتبارات السلوكية ويخلق فاعلية النظام الإداري وينال استحسان المتفاعلين معه لما يحققه لهم من تكيف مع الوسط المحيط.

الأهداف:

أولا: يستهدف برنامج التكوين والتعليم والتدريب على القيادة ما يلي:
العقلنة "RATIONALISATION" المتنامية لهؤلاء المتدربين عندما يتعلق الأمر بإدارة الشؤون العامة للمجتمع المحلي.

1- تدريب الأعضاء على رسم الحدود المثلى فيما بينهم من جهة، والمسؤولين المحليين من جهة أخرى. أن يتعلم العضو /الفرد/ الجماعة/الجمعية/ السلطات المحلية ما يحفظ للفرد توازنه وللجماعة مصالحها وللسلطات -الدولة هيتها-.

2- تدريب الأعضاء على التعايش والتسامح والاحترام المتبادل لهم ولتنظيماتهم وجماعاتهم المتنوعة والانفتاح عليها، وعلى غيرها، بما يكفل لهم جميعا مشاركتهم في النهوض بالمجتمع المحلي الذين يمثلون جزءا منه.

3- تدريب أعضاء اللجان على تصويب المعلومات حول العمل الإنمائي المحلي وتبادل الخبرات المكتسبة حول موضوع ما، ولا مانع من الاستعانة في مجال الإدارة الداخلية لتنظيم /اللجنة حي/الجمعية ما عندما تعترضها صعوبة بذاتها.

4- تدريب لجان الحي على المواطنة الحقة- كثقافة سائدة- والعمل على إحيائها من خلال المناقشات والحوارات داخل أطر البلدية وخارجها. يكون التركيز على البلدية باعتبارها مدرسة للتعليم والتدريب العملي والتنشيط على قيم وقواعد ممارسة الديمقراطية.

ثانيا، ملاحظات أولية:

يقصد بالعلاقات: "تلك التفاعلات التي تجري في سياق سلسلة من اللقاءات بين مسئول أو أكثر من بلدية عنابة وعدد من أعضاء لجان الأحياء في مدينة عنابة".

* الهدف: هو تحديد إطارات لجعل هذه اللقاءات ناجحة بمعنى تحقق مستوى معين من الرضا عند أعضاء اللجان التي تشارك في اللقاءات.

- تنصب اللجان على المواضيع التالية:

أولا: ملاحظات بروتوكولية.

ثانيا: ملاحظات تنظيمية.

ثالثا: ملاحظات حول مضمون اللقاءات.

أولا، الملاحظات البروتوكولية: هي ملاحظات تساعد المسئول بمعنى أنها تساهم بصورة غير مباشرة في نجاح اللقاء. ويمكن أن تتضمن الكثير من النقاط، لكن يمكن الاكتفاء بما يلي:

• أن يبدأ اللقاء بالبسملة.

• أن يكون هناك ماء نظيف للشرب وكؤوس (يفضل أن تكون ورقية) بشكل كاف للجميع وليس للمسئول فقط.

• ظهور المسئول (تعاير وجهه) يشير إلى أنه يجمع بين النقيضين: الحزم والجدية في التعامل، والابتسامة (محسوبة بدقة) من أجل إعطاء انطباع سيكولوجي حسن، كثيرا ما يهمله المسئولون الجزائريون. الحضور في الموعد المحدد بالضبط، وتجنب مظاهر الشخصية الاعتذارية (التبريرية) للعجز، وإلقاء اللوم على الظروف المفاجئة (والذي أسهم في جعل الكثير من الحضور يضمرون في نفوسهم أن المسئول إما كذاب أو ضعيف أو جاهل).

• اعتماد الصراحة.

• الاهتمام بجميع المشاركين (الحضور) دون تحيز للبعض، وإهمال الآخرين أثناء اللقاء بأكمله.

• التحية بجملة، والإيماء بشكل غير مباشر بوجود مشاعر الاحترام والتقدير لكل شخص ويجب أن تكون التحية بشكل أن لا تظهر أنها نوع من التصنع (فقد مل الجزائريون من التصنعات).

• الإصغاء بشكل متساو أو شبه متساو لكل من يتكلم، والتأكيد على محاولة فهم ما يقول بشكل دقيق.

• التكلم بهدوء ودون نرفزة أو انفعال حتى في حالات الاستفزاز والتوترات الاجتماعية أثناء اللقاء.

ثانيا، الملاحظات التنظيمية: تتضمن مايلي:

- عرض قواعد اللقاء والتدخل والتكلم منذ البداية والتقيد بها دوما، ويجب أن يكون الخروج عليها بطريقة استثنائية له ما يبرره، وإخبار الجمهور الحاضر بذلك. يمكن عرض مدة التدخل للحاضرين لمدة 5 دقائق (والشكر لمن يكفي بالأقل)، مع الحصول على تأييد الجمهور الحاضر على هذه القاعدة.
- في حالة عدم كفاية 5 دقائق يطلب من المتكلم كتابة ما بقي لديه وتقديمه، حالما تبدأ المناقشات والتدخلات، يسجل أسماء من رفعوا أيديهم، ويتم التقيد بالقائمة حتى لا يشعر الجمهور أو أحد المشاركين بالتحيز أو تفضيل فلان على الآخر.
- إذا حدث احتجاج، يؤخذ بالحسبان مباشرة ويناقش بناء على القواعد التي تم الاتفاق عليها منذ البدء.
- لا يمكن لمشارك أن يتكلم أكثر من مرة إلا بعد أن يكون من رفع يده قد أعطى الفرصة للكلام.
- يطلب من كل متدخل أن يذكر اسمه في كل تدخل، واسم الحي الذي يمثل، حتى لا تحدث التباسات أو سوء فهم.
- • يسجل المسئول الذي يدير اللقاء أو أحد مساعديه في كراس، اسم المتدخل والحي، وملخص من كلمته ويفضل أن يبين الوقت (بالساعة والدقيقة) الذي تم فيه التدخل والتسجيل على التوالي.
- على المسئول أن يذكر المتكلم، بما بقي من وقت له وإذا أعطاه دقيقة إضافية فليجعله يعترف ضمنا أنها "مزية" وأنها من وقت شخص آخر يتدخل. حتى يتم إقناع الآخرين بالإنصاف والعدل في التعامل بالتساوي.

• التعقيب على المتدخل يفضل على شكل مجموعات، أي تعقيب من طرف المسئول على ثلاث تدخلات أو أكثر، أو اقل - خاصة إذا كان المضمون متشابهًا.

• يمكن أن يتم تعقيب مختصر جدا مباشرة في حالات استثنائية على متدخل ما (وحيد) لضرورة الربط المباشر بين ما يقوله وما يوجد في جعبة المسئول من معلومات أو آراء حوله.

• في ختام التدخلات يمكن تلخيصها على شكل مجموعات مركزة في نقاط محددة حتى يستفيد الجمهور ويزيد وعيه بما يقال من أعضاء اللجان حول أحياء عنابة.

ثالثًا، بالنسبة للمحتوى: يمكن الاستعانة بما يلي:

اللقاء الأول: تعارف عام، يقدم كل مشارك نفسه، مهنته، الحي الذي ينتمي إليه، ويمكن أن يتضمن بعض الضيافة (حلويات، مشروبات،.... الخ) غير ماء الشرب، ويتم أثناء "ملء" المعدة كلام وتعارف (على الهامش) بين المسئولين والحاضرين، ومن أجل بناء علاقة ودية يطلق عليها اسم "RAPPORT" ولتخفيف جو الغربة وانعدام الثقة، ولا بد من التقيد بالجدية، وعدم جعل المشاركين يفهمون ذلك نوعا من الرشوة الصغيرة. وإذا كان هناك وقت إضافي يخصص لشرح قانون/مرسوم/قرار لجان الأحياء، وواجباتها وحقوقها، وشرح ذلك بشكل مبسط، وفي الغالب فإن المشاركين لا يعرفون حدودهم القانونية. ويمكن أن يخصص وقت ما إذا بقي للإجابة عن أي أسئلة من الجمهور بخصوص القوانين، المراسيم، القرارات.

اللقاء الثاني: يقسم إلى جزأين قد يكونان غير متساويين:

أ-

1- متابعة شرح القوانين /المراسيم/القرارات.

2- الإجابة عن الأسئلة.

3- شروح تفصيلية لزيادة الفهم.

ب-

1- بداية طرح مشكلات المشاركين من أجل مناقشتها.

2- بداية طرح شكاوي عرائض المشاركين.

اللقاء الثالث:

• الرد على تساؤلات المشاركين التي طرحت في اللقاء الثاني

• تبيان ما قام به المسئول من جهود وأعمال لحل مشكلة طرحت في اللقاء

السابق

• الإصغاء إلى مزيد من التدخلات

• عرض حول بلدية عنابة يركز مثلا على مخططاتها لعام 2006.

اللقاء الرابع:

• يشبه اللقاء الثالث.

• مناقشة وعرض لبعض أنشطة البلدية.

• الصعوبات و المشكلات المتوقعة.

اللقاء الخامس:

• يمكن أن يحضر رئيس البلدية نفسه

• الرئيس يقوم بعرض ما قام به من جهود للتصدي لحل أو معالجة

مشكلة/صعوبة/شكوى سبق أن قدمت في لقاء ماض.

• يمكن للرئيس أن يقدم كلمة حول البلدية تركز على إنجازاتها عموما.

- يستمع الرئيس و المسئول إلى مزيد من التدخلات حول المشكلة المحلية.
- تقدم مباشرة التعليمات والوعود بدقة حول كيفية التصدي للمشكلات.
- يخصص جزء من الوقت "لدرشة" عابرة غير رسمية بين الرئيس والمشاركين.

اللقاء السادس:

- يقترح عرض جزء من الفقرات وردت في خطب رسمية، ذات علاقة بالموضوع أو بالوحدة الوطنية أو "الإرهاب الإداري" وغير ذلك، ومناقشة ذلك مع الحاضرين.
- عرض مزيد من التعليمات القانونية، إذا وجدت من أجل مزيد من الإعلام وبث المعلومات حول الحقوق والواجبات، وكيف يجب أن تسير الأمور قانونيا.
- تلخيص ما تم إنجازه من طرف السلطات بخصوص المطالب التي سبق ذكرها.
- تلخيص ما سوف تقوم به البلدية من إجراءات وأعمال في المستقبل القريب أو المستقبل المتوسط المدى حول المشكلات المطروحة أو حول نشاطها العام.

اللقاء السابع:

- الإشارة إلى ضرورة التكامل والتكاثف بين الجزائريين للتصدي لأحوال الجزائر.
- الاستعانة ببعض الدراسات حول العمران في عنابة.
- الإصغاء إلى مزيد من الشكاوي/المشكلات.

ملاحظات ختامية:

- 1- دوما يجب بذل جهد في الكلام وأثناء التعامل مع الحاضرين على التوكيد أن البلدية هي أصلا لخدمة المواطنين.
- 2- وان المسئول /المسؤولين يعدون بالشرف والذمة على التقيد بذلك. تعليم الحاضرين الإصغاء للآخر واحترامه، والإصغاء حتى ينتهي من كلامه دون مقاطعته.
- 3- تجنب الكلمات والعبارات النابية والسخرية.
- 4- الكلام دوما بصورة إيجابية عن الأشخاص العاديين والمسؤولين وتقدير شخصياتهم بحرارة وذلك من أجل تجنب الشعور "بالحقرة" أو التفكير والاعتقاد بوجودها.
- 5- لا بد من التوكيد بأن بناء الثقة CONFIDENCE BUILDING والمصداقية CREDIBILITY هما المقياسان الناجحان للضروريان من أجل بناء علاقات إنسانية بين الناس.
- 6- وعموما، بما أن الثقة والمصداقية مفقودتان في العلاقات بين السلطات والشعب في الجزائر فإعادة بنائهما على مستوى البلدية أمر لا بد منه، ويتطلب جهودا أخرى وخاصة ما كان عمليا منها. وما الملاحظات السابقة الذكر كلها إلا إسهامات في بناء هاتين الخاصيتين الهامتين.
- 7- وختاماً، فإن لكل حرفة طريقتهما في صنع منتجاتها ونتاج المسئول المحلي سواء كان -عضو لجنة حي أو صاحب سلطة /أو صاحب قرار /أو نفوذ - فإنتاجهم إنتاج إنساني داخلي: قدرات واتجاهات وقيم تتمظهر في السلوك الخارجي وتضبط محدداته. وعليه، قدمت (طريقة) في صورة نموذج للتدريب على القيادة المحلية بعد القيام بتحديد أبعادها واعتمدت في ذلك مقاربات نظيرية هي بأمس الحاجة إلى تجريب للتأكد من صحتها أو فشلها. أما وسيلة

التحقيق فمتعددة الأوجه، وأهمها وسائل الإعلام السمعية البصرية والصحافة وتبادل الأخبار والمدرسة والمكتبات.

خلاصة:

تمت عملية تشريح الإدارة الجزائرية باعتبارها أحد مصادر التخلف الاجتماعي وما أنتجته من تنمية وهمية ومشاركة مجتمعية رمزية أحدثت فجوة عميقة بين الدولة والمجتمع ، ويبدو أن أحد التناقضات الجوهرية في تعثر التنمية يعود في مجمله إلى تلك القرارات الفوقية المصدر التي تقلل من شأن المشاركة المجتمعية وتتجاهلها بدعوى قصور الإنسان الجزائري وتخلفه الثقافي ، ذاك ما ينعكس سلبا على القرارات التنفيذية العملية للتنمية وتجعلها غير فعالة.....

وجاء الرد على الخلل البنيوي-الوظيفي بصيغ متعددة ومنها المطالبة بتنمية إدارية فعالة لتغذو بحق قاطرة التغيير الاجتماعي وتعتمد على أساليب العلاج والتدريب والتعليم على القيادة، منهجا وتوجيها، للمُشارِ التَنَمُوي بالتشارك مع المعنيين من السكان أو من يمثلونهم ...

يتم هذا وفق صيغة ما اصطلح على تسميته بالحكم الموسع الذي يتوقع أن يحدث توازنا بين جميع المكونات الفعل التَنَمُوي (القطاع الخاص) و(المجتمع المدني) و(المجتمع السياسي).

تم عرض برنامج للتدريب على القيادة المحلية يستهدف التعديل في السلوك بمناسبة التنمية المحلية يساعد كثيرا في التغلب على الآثار الجانبية للبيروقراطية ويحاصر بؤر الفساد الإداري ويحمي المجتمع من التفسخ السياسي.

وعموما، تبدو كل من الثقة والمصادقية مفقودتين في الشأن الجاري الجزائري ويتطلبان إعادة بنائهما على مستوى البلدية أمرا لا بد منه وأن إعادة الاعتبار للإدارة وشرفها باعتبارها، مؤسسة مجتمعية فاعلة، أمر يحتاج إلى علاج...

الهوامش:

1- أتاحت السلطات الاستعمارية فرص التعليم لبعض الجزائريين من مناطق محددة بدلالة مؤشرات تعاون سكانها معها أو قابليتهم للاستعمار فتحولوا بذلك من طبقة شعبية أمية إلى متعلمين ومتقنين فرنكوفونيين.

وبرحيل الاستعمار غداة الاستقلال، قرر بعض مجاهدي ثورة التحرير ولأسباب وجيهة، عملية، وأخرى ذات روابط عائلية أو إقليمية أو أثنائية، تسليم مقاليد الأمور (الإدارة) إلى هؤلاء المتعلمين وبذلك تمكنوا من الاستيلاء على المناصب الشاغرة وبهم استمرت السجلات الإدارية المختلفة، ويأتي على رأسها سجل الحالة المدنية الفاسد. ما يلاحظ على هذا السجل تحريفه لهوية النفوس العربية الإسلامية.

وتحت ضغط التعريب في منتصف السبعينات من القرن المنصرم، بدا التعريب في الإدارة سنة 1971. وتم سلق النصوص مثل قانون (1988) الذي يأمر كل الموظفين بتعليم العربية، ترافق ذلك مع تدارك وزارة الداخلية والجماعات المحلية، للأخطاء باستصدارها لقواميس الألقاب والأسماء المدونة في عهد الاستعمار واحتمالات كتاباتها باللغة العربية.

voir

للمزيد راجع:

- Ageron, C (1968) Les Algériens Et La France .P.U.F.Paris.France
- Colonna, F (1975) Les Instituteurs Algériens.Presse De La Fondation Nationale Des Sciences Politiques Paris France.
- Ibrahim Muhammad (1983) Communicating in Arabic: Problems and Prospect. In Coulmas, F(ed) Language Adaptation .Cambridge University Press .U.K

2- تعد الأزمة الجزائرية مكلفة بكل المقاييس .فهي بنظر البعض عشرية حمراء "للدلالة" على حمامات الدم التي بلغ عدد ضحاياها أكثر من 200.000 قتيل.في حين بلغت حصائل ضحاياها من الأطفال والأرامل والمهجريين 06 ملايين نسمة.بينما يرى البعض الآخر بأنها عشرية سوداء وما اتسمت به مختلف أداءات قطاعات الاقتصاد الوطني من أداءات ضعيفة، ما حتم تعويم الدينار الجزائري وتبخيسه وتدخل الصندوق الدولي بالإشراف على الاقتصاد الوطني .فضلا عن ذلك بلغت خسائر البنية القاعدية للمجتمع نحو 30 مليار دولار أمريكي بالأسعار السارية للسبعينات من القرن المنصرم. وعلى مستوى العلاقات الدولية تمت محاصرة الشعب الجزائري، دبلوماسيا وثقافيا، وهوى إرثه الدبلوماسي وشهرته في حفظ السلام والأمن الدوليين.وبذلك تأخرت الجزائر خطوات مما يتطلب إعادة الاعتبار للجزائر وتفعيل دورها على الساحة الدولية،

حول الازمة الجزائرية راجع:

الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري..... د. عبد الله ساقور

- سليمان الرياشي وآخرين: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي. ط1 اعداد مركز الوحدة العربية ، بيروت، لبنان 1996.

See also :

Joffé, G (2001) Domestic Crisis In Algeria and the Outside World .ISODARCO .International School of the Study of Conflict. Tensions in The southern Flank of Europe .Rome, Italy, 20-28 January

3- يعزو فيليكس غاير Geyer أحد منظري الاغتراب المعاصرين حالات النكوس والتمرد المجتمعي على النخب التحديثية في العالمين العربي والإسلامي باعتبار ذلك، حصائل للاغتراب المتبادل، بمناسبة التنمية والمشاركة أو اللامشاركة فيها . لكن الملاحظ وجود أشكال جديدة للاغتراب والتي يديها مختلف المتفاعلين بالتنمية والمشاركة/اللامشاركة فيها واتسامها بانتقائية شديدة، أدت إلى بروز مظاهر عدائية تأرية نالت من التنمية والمشاركة فيها مطعنا، بل قضت على العلاقات الإنسانية السليمة والسلمية وتحولها إلى اهانات متبادلة بين المنمي وهدف التنمية،

للمزيد راجع ورقة غاير وتعليقات عبد الله ساقور عليها

Geyer F: 1994 Development In Muslim Countries: Alienation Participation and Increasing Societal Complexity. Paper Presented For The 13th Congress Of Sociology; Belfield Germany.

-أنظر عبد الله ساقور المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية دراسة ميدانية في مدينة عنابة

أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة جامعة عنابة 1999 الملحق رقم 1

4- Bonne /good governance ظهر هذا المصطلح لدى دوائر البنك الدولي والأمم المتحدة في مطلع التسعينات من القرن المنصرم، ليتوافق والتطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي، لبعث النمو في الاقتصاديات الراكدة والمتخلفة. وهو ذو طبيعة سياسية تستهدف تصحيح أخطاء الدولة الحديثة في تسييرها للشأن العام. وكان لهذا المصطلح جاذبية لدى المقهورين في العالم العربي وتم تعريبه من زوايا لغوية مختلفة: الحكم العام، الحكم الجديد، الحكم الصالح، التطبيق السليم لممارسة السلطة، الحوكمة، أساليب سلطات الإدارة الرشيدة، الحكم الشراكي، المحكومية، الإدارة المجتمعية، إدارة الحكم، الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، السلطة الرشيدة، النظام السليم للحكم، الإدارة والحكم الراشد، تيمنا بعهد الخلفاء الراشدين وأخيرا الحكمانية وهو التعبير الذي اعتمدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية ليكون عنوان مؤتمرها سنة 2004 لكن من المستحسن استخدام مصطلح أسلوب الحكم الموسع بدل الراشد البيولوجي المنشأ أو الجيد، الأخلاقي الروح.

للمزيد راجع فعاليات مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني-جامعة الدول العربية-القاهرة 2004،

5- عمل العرف الأكاديمي الغربي ولسان مدرسته الوضعية تحديدا على عزل الإسلام وإخراجه من التفسيرات الفلسفية والتاريخية وحتى الانثروبولوجية بمسوغ أن الدين عموما يحتوي على قيم ومبادئ ميتافيزيقية لا تخضع لموازين الضبط العلمي. غير أننا في البلاد العربية والإسلامية عموما ندرك ما للدين من أثر بالغ في هذه المجتمعات وهو ما يجعلنا أمام مقتضيات الربط بين هذه القيم الدينية والسياسية وأي فصل بينهما يضيف ضمن الاستلاب العقائدي كحال .

Taylor, C (1969) Neutrality, In Political Sciences, In Philosophy, Politics And Society, 3rd Series (Oxford)Pp 25-27-42

المراجع:

أولا، المراجع باللغة العربية:

- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي، عربي، بيروت لبنان 1986

- عبد الله ساقور: شروط فعالية التحولات الثقافية- الإيديولوجية في الجزائر ومعوقات بناء الاقتصاد الحر فيها.مجلة افاق، جامعة باجي مختار عنابة، رقم 05 مارس 2001 ص ص 57-76

- عبد الله ساقور: المشاركة الاجتماعية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية في مدينة عنابة، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة ، جامعة باجي مختار عنابة،

- عطية حسن أفندي: أسلوب الحكم الموسع. إطار مفهمي. مؤتمر الاتجاهات المعاصرة في إدارة مؤسسات المجتمع المدني 6 و8 مارس 2004 القاهرة ج م ع

- عروس الزبير: الدين والسياسة في الجزائر انتفاضة تشرين الأول- أكتوبر 1988، نموذجا. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان 1990.

- سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية: الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1996

- مصطفى حجازي : التخلف الاجتماعي .سيكولوجية الإنسان المقهور. معهد الإنماء العربي الطبعة الرابعة بيروت لبنان 1964

- منصف الوناس: الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر. محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول أكتوبر 1988 سليمان الرياشي وآخرون لبنان 1966

- منعم العمار: الجزائر والتعددية المكلفة. في سليمان الرياشي وآخرون لبنان 1996

المحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري..... د. عبد الله ساقور

- طارق البشري: الديمقراطية ونظام 23 يوليو. مؤسسة الأبحاث العربية بيروت لبنان 1987
- جريدة النصر قسنطينة 12 و 13 ماي 2000

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Berger, P, And Kellner, L, H (1981): Sociology/ Reprinted (London ; Penguin Books)
2. Boukhobza, M (1991): Octobre 88, Evolution Ou Rupture? (Edition, Bouchene, Alger : Algérie)
3. Donati (1994) Is Communication Enough To Make Social Participation? Paper Presented At The 13Rd World Congress Of Sociology.Bielefeld.Germany.
4. Geyer, F (1994) Development In Muslim Countries, Alienation /Participation And Increasing Complexity. Paper Presented At The 13Rd Congress Of Sociology.Bielefeld.Germany
5. Goldthorpe, J, E (1975) The Sociology Of The 3rd World .Description And Involvement .Cambridge University Press.
6. Guichard, O (1995) L'aménagement : Une Affaire Administrative .Reprinted In Boudeville (1968).L'univers Rural Et La Planification .P.U France -Paris France.
7. Toffler, A (1990) Power -Shift Knowledge Wealth And Violence At The 21st Century Bantman Books. New York ;USA

Moreno, A (2003): Corruption And Democracy: A Cultural Assessment. In International Studies In Sociology And Social Anthropology .Human Values And Social Change .Findings From The Values Survey ;Edited By Inglehart ,R,Brill-